

الثورة الفرنسية

1799-1789

تعتبر هذه الثورة من أهم الثورات في العصر الحديث حيث جاءت بمفاهيم جديدة للعصر الحديث أثرت في المبادئ والنظم السياسية والإقتصادية وأجرت تحولات سياسية واجتماعية كبرى في التاريخ السياسي والثقافي لفرنسا وأوربا بوجه عام. ابتدأت الثورة عام 1789 وانتهت تقريبا عام 1799.

1- الأوضاع العامة بأوربا عامة وفرنسا خاصة قبيل الثورة الفرنسية:

1-1- الأوضاع السياسية:

كان النظام السياسي بأوربا عامة وفرنسا خاصة يقوم على نظام الملكية المطلقة، أي أن الملك مصدر السلطات، ويستند في ذلك على قول الملك لويس الرابع عشر "الدولة أنا"، فهو الذي يعين الحكومة ويعزلها، ويعلن الحرب والسلام، ويعقد المعاهدات وينقضها، ويفرض الضرائب وينفق الأموال كيفما يشاء دون رقابة أو حساب، وله حق إصدار القوانين وإلغائها، وإلقاء القبض على أي شخص من رعيته دون مبررات أو تفسير...، أي بمعنى أن سلطات الملك في هذا النظام تستند إلى نظرية الحق الإلهي، أي أن الملك مصون غير مسؤول، يستمد سلطانه من الله وأنه ليس ملزما بأن يقدم حسابا عن تصرفاته إلا للخالق عز وجل، وعلى الجميع طاعته وتنفيذ رغباته ورغبات حاشيته، أما الشخص الذي يغضب الملك أو يسيء إلى نبيل ذي نفوذ أو أحد رجال الدين الكبار، ينج في السجن بأمر ملكي أو ما يسمى بالرسائل المختومة، أي بأمر ملكي سري، ويبقى في السجن دون محاكمة إلى ما لا نهاية.

عن البلاط الملكي، فقد بلغ عدد رجال البلاط الملكي في عام 1789 أكثر من 18 ألف شخص تعطى لهم المرتبات والأرزاق دون أن يكون لأكثرهم عمل يؤديه، بل جزء من هذه المرتبات تمنح لبعضهم على شكل وظائف وراثية وذلك يعني مصادرة لحقوق الإنسان في اختيار نوع الحكم الذي يريده.

كانت فرنسا منذ القرون الوسطى مقسمة إلى وحدات إدارية على صورة إقطاعيات يديرها موظفون كبار يدعون "وكلاء الملك"، تتمتع كل واحدة فيها بالاستقلال الذاتي في سن القوانين والنظم المستقلة القضائية والإقتصادية التي تختلف الواحدة منها عن الأخرى، ولذلك فعلى الرغم من الوحدة السياسية التي كانت تتمتع بها فرنسا ظاهريا، فإن البلاد عاشت حالة من الفوضى الإدارية وغياب الروابط الوطنية بين مختلف جهات فرنسا.

1-2- الأوضاع الإجتماعية:

كان المجتمع الفرنسي قبيل الثورة مقسما إلى ثلاث طبقات وهي:

1-2-1- طبقة الأشراف:

يحتل هؤلاء أعلى مراتب المجتمع الفرنسي، يحيطون بالملك ويعيشون إلى جانبه، يمتلكون حوالي خمس الأراضي الصالحة للزراعة في فرنسا، ولهم الحق وحدهم في شغل المناصب العليا في الجيش والإدارة والقضاء والدبلوماسية، والإعفاء من الضرائب وسواها من الإمتيازات التي أصبحت تشكل عبئا ثقيلا على عاتق الشعب الفرنسي، وتحرم غالبية أبناء الشعب من تلك الوظائف. أطلق هؤلاء على أنفسهم اسم "أصحاب الدماء الزرقاء" تمييزا لهم عن باقي الشعب.

1-2-2- طبقة رجال الدين (الإكليروس):

يشكل هؤلاء الطبقة العليا الى جانب الأشراف، لهم نفوذ قوي وعقارات ضخمة معفية من الضرائب التي تتحمل طبقة العامة العبء الأكبر منها، وقد امتلكت الكنائس والأديرة الكثيرة المنتشرة في فرنسا مساحات شاسعة من الأراضي الزراعية تدر عليهم موارد مالية ضخمة، بلغت حصيلتها في أواخر القرن الثامن عشر 200 مليون فرنك ذهبي سنويا.

1-2-3- طبقة العامة:

تشكل الغالبية من المجتمع الفرنسي (25 مليون نسمة) وتقع عليها أعباء الدولة المالية، تنخرط في الحروب بصفة جنود وتعمل على خدمة الكنيسة والأشراف، في حين أنها محرومة من أبسط حقوق الإنسان الطبيعية كحق الحرية والمساواة أمام القانون، وحق اختيار النظام السياسي أو الإقتصادي الذي يوافق رغباتها ومصالحها مما كان له أثره في نقمة المجتمع الفرنسي على السلطة السياسية والوضع الإجتماعي. أما من تنعم منهم بوضع مالي جيد فقد سمووا بالبورجوازيين، تعود الأصول التاريخية لظهورهم الى نهاية عصر الإقطاع والى اكتشاف القارة الامريكية.

1-3- نمو الحركة الفكرية:

شهدت أوروبا، وفرنسا تحديدا، حركة فكرية نشطة في القرن الثامن عشر ومطلع القرن الذي تلاه، فيما عرف بعصر التنوير، أخذت تنبه إلى مساوئ الحكم المطلق، وتدعو الى الحكم الدستوري والمشاركة الواسعة للطبقة العامة في ذلك الحكم أثارت أذهان المثقفين من الناس وحررت عقولهم. وقد نادى بذلك مفكرون أوروبيون مثل (غيبون ولوك وهيوم) في إنجلترا، و(شيلر وغوته) في الولايات الألمانية، بالإضافة إلى (فولتير وروسو ومونتسكيو) في فرنسا.

هاجم فولتير (1694-1778) في كتابه(رسائل عن الإنجليز) بأسلوب ساخر ونقد لاذع نظام الحكم الملكي في فرنسا، ودعى إلى نظام الملكية الدستورية المستنيرة. وقد صدرت بين عامي 1817 و 1829 إثنا عشر طبعة من مجموع أعماله.

نبه مونتسكيو (1689-1755) في كتابه (روح القوانين) الفرنسيين الى فساد حكومة فرنسا ودعى إلى فصل السلطات الثلاث التنفيذية والتشريعية والقضائية متأثرا بالدستور البريطاني.

عرف روسو(1712-1778) في كتابه (العقد الإجتماعي) الحكومة بأنها:"عقد اجتماعي يضمن للشعب حمايته ويقوم بموافقة الشعب والحاكم هنا يحكم بصفته وكيلًا عن الأمة وعليه أن يلتزم بما تريده الأمة، وإذا انحرف عن ذلك عزل من منصبه. فالحاكم لا يستمد سلطاته من مصدر غير الأمة".

الموسوعيون(الإنسكلوبيديون) وقد سمي هؤلاء المفكرون بهذه التسمية نسبة إلى دائرة المعارف التي ألفوها في أربعة وثلاثين مجلدا بين عامي 1751-1772، ذكروا فيها أنواع الحكومات، وانتقدوا النظم الملكية المستبدة السائدة آنذاك وكذلك مساوئ الكنيسة ونهبوا الناس الى عيوب تلك النظم.

1-4-الأوضاع الإقتصادية:

رغم أن مؤلفات مونتسكيو ونقد فولتير قد كانت سابقة عن الثورة الفرنسية إلا أن الأمور لم تتحرك في اتجاه الثورة إلا بعد أن أصبحت الأزمة الإقتصادية أكثر حدة.

كانت فرنسا تشكو عجزاً مزمناً في خزينتها تعود جذوره إلى أيام الملك لويس الرابع عشر بسبب الحروب العديدة التي خاضها ذلك الملك ولم يعالجها أحد. وقد برزت هذه الأزمة بأكثر حدة بعد مشاركة فرنسا في تمويل حرب الإستقلال الأمريكية في المدة من عام 1775 وحتى 1781 ضد الإستعمار البريطاني وكذا إسراف بلاط الملك، إمتيازات النبلاء... وقد ورث الملك لويس السادس عشر هذا الوضع.

إن الأزمة المالية لم يكن سببها ضعف موارد الأمة الفرنسية، بل على العكس، كانت فرنسا تمتلك زراعة مزدهرة، وصناعة متطورة، وتجارة خارجية نشطة، إنما كان العجز المالي ناشئ عن عدم موازنة الدولة في نفقاتها ومواردها لأن الطبقات القادرة على دفع الضرائب الكبيرة كانت معفاة منها بسبب الإمتيازات القديمة، في حين تحملت الطبقة العامة وحدها عبء تلك الضرائب العديدة كضريبة الملك، وضريبة المشروبات، وضرائب الملكية العقارية.

ولكي ندرك حقيقة الوضع المالي لفرنسا في عام 1788 أي قبل عام من اندلاع الثورة، فقد كانت واردات الدولة تبلغ 5.3 مليون ليرة، بينما كانت مصاريفها تبلغ 629 مليون ليرة أي بعجز قدره 136 مليون ليرة، وهو ما يعادل 20% من الميزانية العامة. ولعل أسوأ ما في هذه الموازنة هو طريقة توزيع المصاريف فيها، فأكثر من نصف مواردها أي 318 مليون ليرة يذهب لتسديد الديون، و 165 مليون ليرة تذهب للجيش والبحرية، وحوالي 37 مليون ليرة هي مخصصات مصاريف القصر، بينما تبلغ مخصصات الخدمات العامة كالتعليم والصحة أقل من 2% من تلك الموازنة، أي حوالي 12 مليون ليرة.

الدرس الثاني: الثورة الفرنسية سنة 1789

أولا المقصود بالثورة الفرنسية: هي التغيير السياسي والاجتماعي الكبير في تاريخ فرنسا الحديث، حين قررت الثورة الفرنسية منذ سنة 1789 إلغاء الملكية البوربونيه والإقطاعية والإكليروس. وكان للثورة البورجوازية الفرنسية الأثر المباشر في قيام الثورات الليبرالية والقومية في أوروبا.

ثانيا أسباب الثورة لفرنسية: للثورة الفرنسية أسباب اقتصادية، اجتماعية وسياسية.

1. الأسباب الاقتصادية:

لقد تميز النظام الاقتصادي الإقطاعي في فرنسا عشية الثورة بأزمة اقتصادية ومالية حادة ومن مظاهرها: انخفاض الإنتاج الزراعي والصناعي، الركود التجاري، ازدياد الديون على خزينة فرنسا. بدأت جذور هذه الأزمة في عهد الملك لويس الخامس عشر (1710-1774)، وتراكمت الديون بسبب نفقات القصر والحاشية وتدخل فرنسا في حرب الاستقلال الأمريكية، الأمر الذي كلف خزينة الدولة أموالا طائلة لتنتقم فقط من انجلترا وبسبب المصاريف الباهظة على الجيش والأسطول البحري والمستعمرات لجأت فرنسا إلى فرض الضرائب على الطبقة الثالثة.

وهكذا عرفت فرنسا التضخم المالي، ارتفاع أسعار المواد الأساسية مثل الخبز والحليب، مما أدى إلى غلاء المعيشة وتفشي البطالة. ورغم أن الملك لويس السادس عشر (1754-1793) دعم إصلاحات وزراء المالية ترقو، نيكرو وكالون للخروج من الأزمة بمحاولة فرض ضرائب على الطبقة الارستقراطية، فإن احتجاج رجال الدين والنبلاء أفضل هذه الإصلاحات.

2. الأسباب الاجتماعية:

كان المجتمع الفرنسي عشية الثورة مقسما إلى ثلاث طبقات هي:

• طبقة الاكليروس (رجال الدين):

تمتعت بالامتيازات الإقطاعية فكان لها الحقوق دون الواجبات، المشاركة السياسية، الإعفاء من الضرائب، امتلاك إقطاعيات زراعية واسعة تحت سيطرتهم، وتولي مناصب سامية في الدولة.

وهكذا سيطرت هذه الطبقة على معظم الأراضي وقامت بجباية الضرائب من الفلاحين الصغار وأهملت واجبها الديني فتعرضت للانتقاد من فلاسفة التنوير، ومن رجال الدين الصغار.

• طبقة النبلاء:

تمتعت بالامتيازات الإقطاعية مثل طبقة الاكليروس. وانقسم النبلاء إلى نبلاء البلاط وهم حاشية الملك، ونبلاء المقاطعات الذين اعتمدوا على الفلاحين للعمل بالسخرة في إقطاعاتهم وتمرد نبلاء المقاطعات أحيانا ضد الأسرة البوربونية الحاكمة.

• طبقة العامة (الطبقة الثالثة):

تكونت من البرجوازيين وأصحاب المهن الحرة والفلاحين فكان عليها جميع الواجبات دون الحقوق. وساهم البرجوازيون في إنعاش الاقتصاد الفرنسي فأصبحت فرنسا قوة صناعية وتجارية بفضلهم وكانت هذه الطبقة تدفع الضرائب لهذا لم تكن راضية عن الأوضاع السياسية السائدة في فرنسا عشية الثورة فطالبت بالمشاركة السياسية، أيدت البرجوازية الفرنسية نظرية آدم سميث التي تدعو إلى حرية الفرد الاقتصادية وهي التي قادت الثورة الفرنسية واستفادت من مكاسبها.

وهكذا ساعد التفاوت الطبقي وانتشار الأفكار التي نادى بها فلاسفة التنوير، وظهور الصالونات في باريس وعودة المتطوعين الفرنسيين مثل لافاييت (1757-1834) من الولايات المتحدة الأمريكية في قيام الثورة الفرنسية.

3. الأسباب السياسية:

كان النظام السياسي في فرنسا عشية الثورة نظام ملكيا مطلقا وراثيا في أسرة البوربون فكان الملك لويس السادس عشر يملك ويحكم، يساعده الاكليروس والنبلاء.

أما مجلس الطبقات فكان عبارة عن مجلس استشاري يسن القوانين للمحافظة على امتيازات الطبقة الارستقراطية، وفرض الضرائب على الطبقة الثالثة إلى إن تحولت دورة انعقاد مجلس الطبقات سنة 1789 من مناقشة الأزمة المالية إلى ثورة سياسية.

ثالثا: أهم إنجازات الثورة الفرنسية:

1. انعقاد مجلس الطبقات في 5 ماي 1789:

عقد هذا المجلس في قصر فرساي بعد فشل الوزراء الثلاث في حل الأزمة المالية، وفي الجلسة الأولى بدأ الخلاف حول طريقة التصويت فاقترحت الطبقة الثالثة أن يكون التصويت بشكل فردي وليس طبقيا أما الطبقة الأولى والثانية فقد رفضت، وأيدها الملك فرفضت الطبقة الثالثة ذلك وأعلنت عن نفسها جمعية وطنية. وعندما جاءت الطبقة الثالثة للاجتماع مرة أخرى في 17 جوان، وجدت القاعة مغلقة

فاجتمعت في ملعب التنس قرب القصر، وأعلنت أن سيادة الشعب هي العليا عندها انضم بعض النواب من النبلاء وبعض النواب من رجال الدين وأصبحت الطبقة الثالثة تمثل الأغلبية. طلب ممثل الملك إلغاء الاجتماع فرد عليه ميرابو أحد زعماء الثورة قائلاً: "قل لسيدك لن نبرح هذا المكان إلا على أسنة الرماح". وخضع الملك لإرادة الشعب وهكذا كان انعقاد مجلس الطبقات مقدمة للثورة الفرنسية.

2. سقوط سجن الباستيل في 14 جويلية 1789:

دفعت محاولة الحرس الملكي القضاء على الجمعية الوطنية الباريسيين للهجوم على سجن الباستيل في 14 جويلية 1789، وتحرير السجناء السياسيين ورفعوا العلم الثلاثي فكان سقوط الباستيل بداية لسقوط الملكية المطلقة، واتخذ هذا الحدث يوماً وطنياً لفرنسا بعد الثورة وتأسيس الحرس الوطني. وإلغاء الامتيازات الإقطاعية والتخلص من نفوذ الكنيسة وإجبار الملك بالخروج من قصر فرساي والانتقال إلى قصر التويلري بباريس خوفاً من الثورة المضادة للنبلاء الهاربين إلى الدول المجاورة (النمسا، بروسيا، هولندا وبلجيكا) المعادية للثورة الفرنسية.

3. إعلان وثيقة حقوق الإنسان والمواطن في 27 أوت 1789:

تجسدت في هذه الوثيقة أفكار فلاسفة التنوير أمثال جان جاك روسو ومونتسكيو، وتأثير مبادئ الثورة الأمريكية. وجاءت هذه الوثيقة لتؤكد الحرية الاقتصادية للفرد والبرجوازية وأصبحت الدولة راعية لحقوق الإنسان والمواطن.

4. دستور سنة 1791:

وضعت الجمعية التأسيسية دستور سنة 1791 الذي نص على أن فرنسا دولة ملكية وراثية، فصل السلطات الثلاث (التشريعية، التنفيذية والقضائية) وانتخابها، الحرية الاقتصادية وحرية الاعتقاد، حق الجمعية الوطنية البرلمان) نزع الثقة من الحكومة وتقسيم فرنسا إلى 83 دائرة ويديرها موظفون منتخبون.

لكن الملك خطط للهروب خارج فرنسا بعد إجباره على الإقامة في باريس وإعلان وثيقة حقوق الإنسان والمواطن ووضع الدستور، للعودة إلى فرنسا مع قوات عسكرية نمساوية وإخماد الثورة وإعادة الملكية المطلقة، لكن الحرس الوطني قبض عليه في بلدة فارن متتكرًا في زي رعاة قرب الحدود البلجيكية وأعيد تحت حراسة مشددة.

جرت انتخابات برلمانية جديدة وظهرت في الجمعية الوطنية كتلة الجيرونديين من النواب الليبراليين وكتلة اليعقابة من النواب الراديكاليين بزعماء روبسبير ودانتون، واعتبرت الأغلبية اليعقوبية هروب الملك

خيانة عظمى ذريعة للمطالبة بإعدامه وإلغاء الملكية وإعلان الجمهورية في حين تحولت الكتلة الجيروندية إلى أقلية في البرلمان الفرنسي فانتشر الرعب ونفذت محكمة الثورة حكم الإعدام في حق الملك بالمقصلة في شهر جانفي 1793.

1.4. التعديل الأول للدستور سنة 1793:

بعد فشل الجيروندي في السياسة الداخلية والخارجية وبعد تولي اليقابة الحكم وبعد إعدام الملك أعلنت فرنسا جمهورية والتعديل الأول للدستور سنة 1793، الذي نص على أن فرنسا جمهورية وحق الانتخاب للجميع، مبدأ الدولة المتدخلة لتحقيق العدالة الاجتماعية، البرلمان هو الذي يختار السلطة التنفيذية من بين نوابه، الاستفتاء العام على القرارات المهمة مثل إعلان الحرب وحق العمل لكل مواطن.

بعد سيطرة اليقابة (اليسار المتطرف) على حكومة الثورة في أعقاب ازدياد الأخطار الخارجية وتفاقم الأزمة الاقتصادية ترأس دانتون لجنة الأمن العام من تسعة أعضاء، بصلاحيات واسعة ولكنه اختلف مع روبسبير وأقيل، حيث أصبح رئيس الجمهورية، ولكنه علق العمل بالدستور، وكانت حجته أن الوطن في خطر، واعتبر الرعب وسيلة للحفاظ على مكاسب الثورة الفرنسية وأعدم الكثير من مؤيدي النظام القديم ولم يسلم دانتون صديقه من المقصلة.

اتبع روبسبير سياسة الرعب للانفراد بالسلطة فأعدم الآلاف بالمقصلة، واعتقد أنه يمكن المس بالحريات الأساسية للفرد بهدف إنجاح الثورة، والقضاء على المعارضة الداخلية، والتفرغ لأعداء الخارج وغرقت فرنسا في عهده في حمام الدم، واشتدت الأزمة الاقتصادية بالرغم من انسحاب الجيوش الأجنبية عن الأراضي الفرنسية واتهم روبسبير بالتيرانية (حكم الطاغية). أدت هذه السياسة الداخلية إلى عزله في 27 جويلية 1794 ونفذ فيه حكم الإعدام بالمقصلة، واعتبر هذا اليوم نقطة تحول في التاريخ الفرنسي الحديث، حين وضع حدا لفترة الرعب وعودة للجيروندي إلى السلطة.

2.4. التعديل الثاني للدستور سنة 1795:

بعد سقوط روبسبير ونهاية فترة الرعب ظهر الجيروندي من جديد وعادت البرجوازية إلى الحكم، ونص هذا التعديل الدستوري على أن: فرنسا جمهورية، الحرية الاقتصادية، حق الانتخاب والترشيح للمواطن من كبار الملاك ودفاعي الضرائب، البرلمان مكون من مجلسين: مجلس الخمسمائة مهمته تشريع القوانين ومجلس الشيوخ وظيفته المصادقة على القوانين والسلطة التنفيذية (حكومة الإدارة) وهي مجلس

حكم من خمسة أعضاء ينتخبهم مجلس الشيوخ، ومن مهامها: اختيار الوزراء، المحافظة على الأمن الداخلي والخارجي ومراقبة تنفيذ القوانين.

رابعاً: نتائج الثورة الفرنسية:

1. السياسية:

- انتشار مبادئ الثورة الفرنسية (الحرية، المساواة والإخاء) في دول أوروبا.
- القضاء على الملكية المطلقة وتقييد الملك بدستور سنة 1791.
- إعلان الجمهورية الفرنسية سنة 1793.
- كشف مساوئ الملكيات المطلقة في أوروبا وقيام الثورات الأوروبية (1830-1848).

2. الاجتماعية:

- إلغاء النظام الإقطاعي.
- التخلص من التفاوت الطبقي في المجتمع الفرنسي.
- الاهتمام بالتعليم العام والجامعي واللغات والتاريخ والمكتبات والمتاحف والثقافة وبعد الثورة الفرنسية أصبح التعليم الابتدائي إجبارياً ومجانياً.

3. الاقتصادية:

- استفادة الطبقة البرجوازية من الثورة الفرنسية من خلال إعلان وثيقة حقوق الإنسان والمواطن ودستور سنة 1791، وتعديلاته سنة 1793 وسنة 1795.
- تحسن الأوضاع الاقتصادية بعد مصادرة أملاك الكنيسة والنبلاء.

خامساً: حروب نابليون (1796-1815):

هي الحروب التي شنها نابليون بونابرت (1769-1821) باسم الثورة الفرنسية ضد الدول الأوروبية في الفترة من عام 1796 حتى عام 1815، واشتدت بعد تتويج نابليون إمبراطوراً على فرنسا عام 1804، فكانت بريطانيا تحالفاً ضده عام 1805، ولكنه انتصر على النمسا وبروسيا وأجبر روسيا عام 1807، على منع تصدير القمح إلى بريطانيا، وأرسل الجاسوس بوتان عام 1808 لوضع خطة احتلال الجزائر، وكون إمبراطورية واسعة عام 1810، ولكنه في عام 1812 عاد من روسيا، ليواجه حلفاء عدائياً من النمسا وبريطانيا وروسيا وبروسيا والسويد. وفي 1813، انهزم في معركة الأمم في ليبزغ في بروسيا، وعاد إلى فرنسا، فطارده الحلفاء واستولوا على باريس في أبريل سنة 1814. ونفى الحلفاء

نابليون إلى جزيرة ألبا الإيطالية. ومكث فيها مائة يوم، ثم قرر في مارس 1815 الهروب إلى فرنسا، معتمدا على ولاء ضباط الجيش له ضد الملك لويس الثامن عشر، فقام نابليون بحملة عسكرية، ضد الجيوش المتحالفة في بلجيكا، وحاصر الجيش البريطاني في 18 جوان 1815، في معركة واترلو. لكن وصول القوات البروسية لدعم القوات البريطانية، غير ميزان القوة فانهمز الجيش الفرنسي هزيمة ساحقة. وبذلك سلم نابليون نفسه في أوت 1815، حيث نفاه الانجليز إلى جزيرة سانت هيلانة جنوب المحيط الأطلسي.